



إضاءات لغوية ولمسات بيانية في ضوء قراءات نصية

الدكتور : عاصم زاهي مفلح العطرور

الجامعة الإسلامية/ الجامعة الأمريكية _ منيسوتا

الملخص:-

موضوع هذه الدراسة هو (إضاءات لغوية ولمسات بيانية في ضوء قراءات نصية). ولقد جاءت في مقدمة ومبحثين وخاتمة. فأما المبحث الأول فإنني خصصته لدراسة بعض القضايا اللغوية التي تعددت فيها الأقوال، وتشعبت الآراء، وتباينت الأفكار، فجاء عنوانه: وقفات لغوية. وخصصت المبحث الثاني للوقفات البيانية. فعرضتُ في كل هذه الوقفات كل ما كنت أعرفه مما قاله النحاة، واشتملت عليه المصادر، وختمتُ القول فهم بما أعتقده وأراه.



المقدمة:-

إن العمل الأدبي -شعراً كان أم نثراً- هو روضة غناء أو غادة حسناء، وإن من يدرس البلاغة على غير هذا كمن يغمض عينيه عن كل مظاهر الروعة والبراعة والبهاء، فلا يهتم من الغانية أو الزهرة سوى معرفة اسم هذه أو نوع تلك، فيأتي الهدف من دراسته قصيراً على معرفة نوع البيان؛ من التشبيه، أو الاستعارة، أو الكناية، أو لون البديع في هذا المثال أو ذاك، دون النظر والتأمل في بديع ألوانها وتناسق أجزائها، فاستجلاء هذا الرواء، وشم ذباك العبير

وإن عدم إيلاء بعض الدارسين للحالة النفسية للأديب والشاعر وما تستحقه من عناية وتستأمله من اهتمام جعلهم لا يلتفتون إلى انتقاء الشاعر أو الأديب لألفاظه؟! فصار سواء عندهم قوله: (ظعنْتُ)، وقوله: (رحلْتُ)، وقوله: (بانْتُ)؟! مع أن لكل لفظ من هذه الألفاظ معنى ودلالة تختلف عن الأخرى؛ فالشاعر ينتقي منها ما وافق حالته النفسية.

على هذا النهج ستكون هذه الدراسة. ولست أرى موضوعاً للبحث، ولا قضية للدرس، هما أدفع للجدِّ وأحفز للهمة، وأبعث على التشويق، وأثور للفضول من موضوع تعددت فيه الأقوال، وتشعبت المذاهب، وقضية تباينت فيها الأفكار؛ فكانت مضنةً لتباين الآراء، وعلة من علل الخلاف. وموضوع هذا المبحث واحد من هذه الموضوعات، وقضية من هذه القضايا، وهو الوقوف على بعض القضايا اللغوية والبيانية التي تعددت فيها الأقوال والآراء.

فأما وقد كان عنوان هذه الدراسة هو إضاءة لغوية ولمسات بيانية في ضوء قراءات نصية، فقد رأيت أن تكون هذه الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: إضاءة لغوية:

- الإضاءة الأولى:

وسنخصص هذه الوقفة لدراسة (الهاء) التي تُلحق بأواخر الكلم، اسماً كان أم فعلاً أم حرفاً. ونمهد لهذه الهاء بقولنا: إنها حرف ساكن، يؤتى بها للوقوف، ولبيان الحركة أو الحرف قبلها. وتُعرف بهاء السكت، أو هاء الوقف، أو هاء الاستراحة. ومثال بيانها للحرف إلحاقها بالأسماء المندوبة؛ نحو: وامعتصماه. لبيان أن الألف قبلها هي ألف الندبة، وليس الألف التي تُلحق لإثبات تنوين الفتح في آخر الاسم المتمكن. أما إلحاقها بالأسماء للوقوف وبيان الحركة، فإن أكثر ما يستلزمها من الأسماء تلك المضافة إلى ضمير الملك: (الياء)؛ نحو: غلامي. والمعروفة أيضاً بياء المتكلم. ومعلوم بأن هذه (الياء) يجوز فيها التسكين، أو الفتح. فإذا سكّنتها فقلت في الوقوف عليها: هذا غلامي. جاز، ولم تكن في حاجة إلى إلحاق هذه الهاء. وإذا أردت الوقوف وبيان الحركة، لزمك إلحاق هذه الهاء؛ إذ لا يجوز الوقوف إلا على ساكن. فتقول: هذا غلامية. ومنه قول المؤمن: "هاؤم اقرأوا كتابيه" "إني ظننت إني ملاق حسابيّه". وقول الكافر: "ما أغنى عني ماليّه" "هلك عني سلطانيّه".

ومن الأسماء التي تُلحق بها هذه الهاء أيضاً: الأسماء المثناة، والأسماء المجموعة جمع مذكر سالماً.



ومعلوم بأن هذه الأسماء تنتهي بأصوات المدّ: الألف أو الياء في الأسماء المثناة، والواو أو الياء في الأسماء المجموعة جمع مذكر سالماً، يلي صوت المد (نون) مكسورة في الأسماء المثناة، مفتوحة في الأسماء المجموعة جمع مذكر سالماً.

فإذا أردت الوقوف عليها، وبيان الكسرة، أو الفتحة، ألحقت بالاسم هذه (الهاء)، فقلتَ نحو: هذان زيداً هما ضاربانه، و: هم ضاربونه. وثبوت النون قبلها يمنع التباس هذه الهاء بالهاء التي هي ضمير الغيبة المضاف إليه. إذ في الإضافة يجب حذف النون، وقول: هما ضارباه، و: هم ضاربوه.

ومن الأسماء التي تُلحق بها هذه (الهاء) كذلك، الضمائر المنفصلة: نحو: هو، و هي. ومعلوم بأن كليهما مبنيٌّ على الفتح. فإذا أردت الوقوف على أيهما فأنت بالخيار، فإمّا أن تمدّ ضمة الهاء في (هو)، فتصير واواً، فتقول: هو. وتمدّ كسرة الهاء في (هي)، فتصير ياء، فتقول: هي.

وإما أن تُلحق هذه الهاء، فتحقق غرضين؛ هما: إظهار حركة البناء (الفتحة)، والوقوف على ساكن، فتقول: (هُوَ)، و: (هِيَ). نحو قوله جلّ شأنه: " وما أدراك ما هِيَهْ ". ومنها أيضاً الضمائر المتصلة: نحو كاف الخطاب. ونحوه أن تسأل أحداً: ما رأيك؟. فإذا سكّنت الكاف، جاز، ولم يلزمك إلحاق هذه الهاء. وإذا أردت الوقوف وإظهار الفتحة؛ لبيان أنك تخاطب رجلاً، أو إظهار الكسرة، لبيان أنك تخاطب امرأة، ألحقت هذه الهاء، فقلتَ: ما رأيك؟، و: ما رأيك.

ومنها كذلك ضميراً الإناث المختومان بالنون المشددة: (أنتنَّ) للمخاطبات، و (هُنَّ) للغائبات. فإذا أردت الوقوف على أيهما، وبيان حركة النون المشددة، ألحقت هذه الهاء. ونحوه ما قفى به الشاعر إبراهيم طوقان قصيدته (الحمائم البيضاء): حيث قال:

بيض الحمائم حسبيته أني أردد سجعهنه
رمز السلامة والوداعة منذ بدء الخلق هنه

ومنها بعض الظروف: نحو: أين، وثم. فإذا أردت الوقوف على أيهما وبيان حركة بنائه (الفتحة)، قلتَ: أينهُ و ثَمَّهُ.

وإن أكثر الأفعال التي تستلزم إلحاق هذه الهاء بها إذا أردت الوقوف عليها وبيان حركة بنائها، تلك الأفعال التي هي على حرف واحد. وهي الأفعال المعتلة الطرفين، التي تُعرف باللفيف المفروق.

وهذه الأفعال إذا بنيتها للأمر، أو كانت مضارعة فأدخلت عليها أحد أحرف الجزم، حذفت حرفي العلة، ولم يبق إلا حرف واحد هو الحرف الصحيح (الأوسط)، أو ما يُعرف بعين الفعل. فتبنيه على الكسر. فتقول في نحو: وشى (ش). وفي وعى: (ع)، وفي وفى: (ف)، وفي وقى: (ق) ... كما تقول: لا تش، ولم تع ...

فإذا أردت الوقوف عليها وبيان (الكسرة) علامة بنائها، ألحقت هذه الهاء. فتقول: شهُ، عهُ، فهُ، قهُ ... كما تقول: لا تشهُ، لم تعهُ ...

ومنها كذلك الأفعال المعتلة الآخر. وهذه تنتهي بألف منقلبة عن واو أو ياء؛ بمعنى أن أصلها واو أو ياء. فإذا كان أصلها واواً كُتبت ألفاً منتصبه أو قائمة؛ نحو: دعا. وإذا كان أصلها ياء كُتبت ألفاً مقصورة؛ نحو: رمى.



وتستطيع معرفة أصل الألف أو واو هي أم ياء، بتحويل الفعل إلى المضارع ، أو بالإتيان بمصدره. فالمضارع من دعا (يدعو)، ومن رمى (يرمي). ومصدر سعى (سعى).

وهذه الأفعال إذا بنيتها للأمر ، أو كانت مضارعة فأدخلت عليها أحد أحرف الجزم، حذفت حرف العلة، فقلت في نحو (سعى): اسع ، ولم تسع. وفي رمى: ارم ، ولم يرم. وفي نحو: دنا: ادنْ ، و: لم يدنْ...

فإذا أردت الوقوف على أحد هذه الأفعال وبيان حركة بنائه، ألحقت هذه (الهاء) . فحققت شرط الوقوف على ساكن، وبيّنت ببيان الحركة أصل الحرف المحذوف. فإذا كان الفعل مما ينتهي بالألف ماضياً ومضارعاً، حذفت الألف، وفتحت ما قبلها دلالة عليها؛ إذ (الألف) فتحة طويلة، والفتحة ألف قصيرة. فتقول في نحو: سعى يسعى، و: رعى يرمى: اسعْه و: لم تسعْه. ونحوه قوله تعالى في خطابه عزيراً: ((وانظر إلى طعامك وشرابك لم يتسنه. واصل (يتسنه) : يتسنى : بمعنى: يتغير. فحذف حرف العلة للجزم، وفتح النون المشددة قبل هذه الهاء، فدل بالفتحة على أن المحذوف ألف .

وإذا كان أصل الألف واواً ؛ نحو: دعا يدعو، و: دنا يدنو . قلت : ادعْه ، و: ادنْه. ولم تدعْه، ولم تدنْه. فدللت بالضمة على ما قبل الهاء على أن المحذوف واو . إذ الواو ضمة طويلة، والضمة واو قصيرة.

وإذا كان أصل الألف ياء؛ نحو: رمى يرمي، بنى يبني. قلت في الوقوف عليه: ارمْه، و: لا ترمْه. و: ابنْه، و: لم يبنْه. فدللت بالكسرة على ما قبل الهاء على أن المحذوف ياء . إذ الياء كسرة طويلة، والكسرة ياء قصيرة. ونحوه قوله جلّ شأنه: ((فبهدهم اقتده)). وهو من الفعل (اقتدى) (يقتدي)، وبني للأمر، فحذف حرف العلة (الياء) ، وألحقت هذه الهاء للوقف. وبيان الكسرة على الحرف الذي قبلها دل على أن المحذوف ياء .

ومنها كذلك الأفعال المؤكدة بنون التوكيد. فإذا أردت الوقوف عليها وبيان حركة النون ، ألحقت هذه (الهاء)، فقلت في نحو: اعلَمْنْ: اعلَمْنه.

وإن حركة الحرف الذي قبل النون تدل على المخاطب. فإذا كان مفرداً مذكراً فتحت، فقلت: اعلَمْنه. وإذا كانت المخاطبة أنثى كسرت، فقلت: اعلَمْني. وإذا كان مسنداً إلى واو الجماعة، حذفت الواو وضممت هذا الحرف، فتقول: اعلَمْنْ.

ومنها كذلك (هَلَمْ) بمعنى: أقبل. فإذا أردت الوقوف عليه وبيان حركة الميم المشددة، ألحقت هذه الهاء، فقلت: هَلْمْ.

أما الحروف التي تلحق بها هذه الهاء، فإن أشهرها (إنّ) حرف الجواب الذي هو بمعنى: أجلّ، أو : نعم . فتقول في الوقوف عليه : إنّه. وأكثر قبائل العرب استعمالاً له لهذا المعنى قبيلة قريش. ومنها كذلك : لَيْتَ ، و: لَعَلَّ. فتقول في الوقوف على أيهما: ليتّه، و: لعلّه⁽¹⁾.

الإضاءة الثانية:

وقفنا عند الفعل : (يجب) مثبتاً، ومنفياً: (لا يجب). ونقول فيه:

يخطئ بعض الدارسين في استعمال هذا الفعل، فيستعملونه استعمالاً معاكساً للمعنى الذي أرادوه. فإذا أراد أحدهم -مثلاً- أن ينهي أحداً عن تأخير الصلاة عن وقتها، فبدلاً من أن يقول له: (يجب) ألا تؤخر الصلاة عن وقتها. تسمعه يقول: (لا يجب) أن تؤخر الصلاة عن وقتها.



وإذا أراد آخر أن يحذر غيره من قطع الشارع والإشارة حمراء. فبدل أن يقول له: (يجب) ألا تقطع الشارع والإشارة حمراء. تسمعه يقول: (لا يجب) أن تقطع الشارع والإشارة حمراء.
وإذا أراد ثالث أن ينصح أحدا بعدم تأخير عمل اليوم إلى الغد. فبدلا من أن يقول له: (يجب) ألا تؤخر عمل اليوم إلى الغد. تسمعه يقول: (لا يجب) أن تؤخر عمل اليوم إلى الغد، وهكذا. فإذا أردت أن يكون استعمالك لهذا الفعل استعمالا صحيحا سليما، فاعلم أن قولك: (لا يجب)، هو عين قولك: (يجوز). فأنت إذا قلت: (لا يجب)، فكأنك قلت: (يجوز).

والآن فلنعد إلى الأقوال السابقة التي قيل فيها: (لا يجب)، ولنضع موضعها: (يجوز). ثم لننظر ولنتأمل، هل يصح الكلام ويستقيم، أم إنه ينقلب إلى عكسه؟ فهل يصح أن تقول: (يجوز) أن تؤخر الصلاة عن وقتها؟ وهل يصح أن تقول: (يجوز) أن تقطع الشارع والإشارة حمراء؟ وهل يصح أن تقول: (يجوز) أن تؤجل عمل إلى الغد؟ إنك حتما ستقول: إن قول: (لا يجب) في مثل هذه الأحوال غير صحيح، وأنه عكس المراد. خلاصة القول إذا قلت: (لا يجب)، فكأنك قلت: (يجوز). فانظر في قولك إذا قلت: (لا يجب). أصبح أن تضع موضعها كلمة: (يجوز)؟ فإن صح فاعلم أن استعمالك لها صحيح سليم، وإلا فلا⁽²⁾.

- الإضاءة الثالثة:

وسنخصص هذه الوقفة للحديث عن خطأ شائع في استعمال مفهوم: (التواجد) و: (أن يتواجد، أو يتواجدوا). ونقول فيها:

اعلم أن (التواجد) معناه: إظهار (الوجد)؛ وهو: الحب الشديد. وعليه فإن قولهم: (أن يتواجدوا)، معناه: أن يظهروا ما بهم من حب شديد. وماذا يصنع من يريد أن يظهر ما به من حب شديد، غير أن يعانق حبيبته، ويمضي في ضمه وشمه وتقبيله؟ هذا هو معنى (التواجد) و (أن يتواجدوا).

ولكن كم سمعنا أحدهم يقول، مثلا: غدا ستقام صلاة للاستسقاء، فعلى من يريد المشاركة فيها (التواجد) في ساحة الملعب البلدي، بعد صلاة العصر.
وآخر يقول: وصلت الأضاحي، فعلى من يحملون بطاقة معونة وطنية (أن يتواجدوا) في مكان كذا، ليأخذ كل منهم حصته.

وثالثا يقول: على طلبة الكشافة (التواجد) في ساحة المدرسة غدا صباحا، قبل قرع الجرس، ولباسهم الرسمي.

ويتضح من هذه الأقوال ونحوها أن المراد والمقصود بقولهم: (التواجد) و (أن يتواجدوا)، هو (الحضور). وقد بينت معنى (التواجد): وبه فإن المعنى الذي قصدوه وأرادوه لا يمت إليه بأية صلة قريبة ولا بعيدة. وعليه فإن استعمالهم هذين اللفظين لمعنى (الحضور) خطأ.
فهل قالوا، مثلا: فعلى المشاركين، أو فعلى من يرغب، (الحضور)، أو: (أن يحضر، أو يحضروا)، أو (أن يأتوا) إلى مكان كذا، أو: (أن يكونوا)، أو: (أن يتجمعوا) في مكان كذا...؟
إن هذه ونحوها أصح وأقوم قليلا من قولهم: (التواجد)، و: (أن يتواجدوا)⁽³⁾.



- الإضاءة الرابعة:

وستتوقف في هذه الدراسة عند الجذر اللغوي (ب د ل). ونقول فيه:

اعلم أن العرب لم يستعملوا الفعل الماضي المجزئ: (بَدَل) من هذا الجذر اللغوي. وإنما استعملوا مزياداته: نحو: أبدل، بَدَل، تَبَدَّل، استبدل... ، ومصادرهما: نحو: إبدال، تبديل، تبَدُّل، استبدال... وأسماء الفاعلين والمفعولين من مشتقاتها: نحو: مبدل، متبدل، مستبدل... : بضم الميم وكسر الدال لأسماء الفاعلين، وبضم الميم وفتح الدال لأسماء المفعولين.

ولقد وجدتُ بعض من يستعملون هذه الأفعال ومصادرهما ومشتقاتها ، يستعملونها استعمالاً معكوساً، مع أن معرفته سهلة جداً. نمهد لها بقول: أنت تعلم بأنك إذا قمت بعملية إبدال ، فإن ثمة شيئين: شيئاً كان لك ثم تركته وأعطيت له للطرف الآخر، وشيئاً أخذته منه بدل الذي أعطيته إياه. وأنت تستعمل في الحديث عن هذه العملية حرف الجر (الباء) غالباً. وبه، فإذا أردت أن تستعمل هذه الأفعال أو مصادرهما أو ما ذكرته لك من مشتقاتها استعمالاً صحيحاً، فما عليك إلا أن تجعل (الباء) مع (المتروك). وقدّم بعد ذلك في الكلام وأخّر كما شئت؛ ذلك لأن وجود (الباء) مع أحد الشئيين دالٌّ على أنه هو (المتروك). فهب أن جاراً لك كانت عنده بقرة، وكان عندك حصان، فعرض عليك أو عرضت عليه أن تتبادلا ، وافقتما وتمت المبادلة. ثم إنك أردت أن تخبر أحداً بما تمّ، فقل: أبدلتُ (بالحصان) بقرةً، أو: أبدلتُ بقرةً (بالحصان)، أو: بقرةً أبدلتُ (بالحصان)، أو: (بالحصان) أبدلتُ بقرة. كل هذا صحيح ما دمت جعلتُ (الباء) مع (المتروك). وقل: (بالحصان) إذا كان من تخاطبه يعرفه، فإن لم يكن يعرفه، فقل: (بحصان). (فإذا أردت أن تستعمل المصادر بدل الأفعال، فقل: تمّ إبدال ، أو تبديل ، أو استبدال هذه البقرة (بالحصان) أو (بحصان). وإذا أردت استعمال اسم المفعول، فقل: هذه البقرة مبدلة (بالحصان) أو (بحصان). ولا تقل: هذه البقرة أبدلتُ (بها) حصاناً، أو مبدل (بها) حصان؛ لأنك جعلت مع (الباء) الضمير العائد إلى البقرة؛ فصارت هي (المتروكة)، فصار كلامك خطأً. فإذا عرفت هذا ، وكان عند صديق لك سيارة قديمة، وأردت أن تنصحه بإبدالها، فإنك ستقول له: أبدلُ (بسيارتك) سيارةً أخرى، أو: أبدلُ سيارةً أخرى (بسيارتك). ولن تقول له: أبدلُ سيارتك (بسيارةٍ) أخرى؛ لأن سيارتك هي التي ستترك.⁽⁴⁾

- الإضاءة الخامسة:

وقفتنا عند الفعل (تَسَلَّلَ). فإذا أردنا معرفة استعماله، قلنا: إن الفعل (تسلل)، معناه: (خرج) خفيةً. ودليلنا على هذا، أن أصله المجرد (سَلَّ)، وسائر مزياداته: نحو: استلَّ، أنسلَّ، تسلَّلَ... وسائر مصادرهما ومشتقاتها، كلها تتضمن معنى (الخروج)، أو الإخراج، أو الاستخراج... تقول: سلَّ خالدُ السيف. واستلَّ سعدُ السيفَ؛ بمعنى: أخرجه من غمده.

ولقد وجدتُ أكثرهم يخطئون في استعمال هذا الفعل؛ فيستعملونه استعمالاً معكوساً. فبدل أن يستعملوه بمعناه، وهو (الخروج)، فإنهم يستعملونه (للدخول)!!



وقادهم هذا الخطأ إلى أن يستعملوا معه حرف الجر (إلى)، بدل (من)، الذي كان ينبغي أن يستعمل معه. فإذا أراد أحدهم أن يخبر بأن لصاً دخل بيتاً خفيةً، قال: تسلل اللص إلى البيت. وهذا خطأ. وكان يجب أن يقال: دخل اللص البيت، ثم تسلل منه؛ أي: خرج خفيةً.

ولنستمع ولنصغ إلى قوله جل شأنه: "قد يعلم الله الذين يتسللون منكم لواذاً"؛ أي الذين يفارقون جماعة المسلمين ويخرجون عليها، أو الذين يقومون من مجلس رسول الله ﷺ خافضي رؤوسهم استخفاءً ومن غير استئذان.

وفي هذه الآية الكريمة، وهي قوله سبحانه وتعالى: "قد يعلم الله"، ومثله قوله تبارك وتعالى: "قد نرى تقلب وجهك في السماء"، "ولقد نعلم أنك يضيق صدرك بما يقولون"، "ولقد نعلم أنهم يقولون إنما يعلمه بشر"، "قد يعلم الله المعوقين منكم"، "قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون"...

إن في هذه الآيات الكريمات ونحوهن بياناً للذين يقتصر علمهم في استعمال (قد) على أنها تكون مع الفعل الماضي للتحقيق والتوكيد، ومع المضارع للتشكيك والتقليل. وإن فيها الدليل والشاهد والحجة لمن أراد استعمال (قد) مع الفعل المضارع لغرض التحقيق والتوكيد.

ولننظر جميعاً في هذه الآيات ونحوهن. إن في كل منهن (قد)، والأفعال بعدها كلها مضارعة.

وهل ثمة من شك معها في الفعل وحدوثه وتحققه وتحقيقه وتوكيده؟ هل ثمة من شك في علم الله أو رؤيته؟ سبحان ربنا وتعالى.

وبه، فإذا أردت توكيد الفعل المضارع ب (قد)؛ للفت الأنظار والأذهان، وللدلالة على التجدد والاستمرار، فافعل، وعداك خطأ⁽⁵⁾.

- الإضاءة السادسة

وسنخصص هذه الوقفة لدراسة الفرق في المعنى والاستعمال بين كل من لفظي: (الابن، والولد)، أو بين لفظي: (الأولاد، والولدان)؟.

إن بين لفظي: الابن والولد اتفاقاً في المعنى والاستعمال، كما أن بينهما اختلافاً. فلفظ (ابن) مفرد مذكر. تثنيته فتقول: ابنان. وتجمعه فتقول: أبناء أو بنون. وتؤنثه مفرداً أو مثنى أو جمعاً فتقول: ابنة أو بنت، وابنتان أو بنتان، وبنات.

ولفظ (الولد) مفرد مذكر كذلك. تثنيته فتقول: ولدان. وتجمعه فتقول: أولاد، أو ولد، أو ولد، أو إلة، أو ولدة.

وكما أنك تقول: هذا ابن فلان، وهذان ابناه، وهؤلاء أبناؤه أو بنوه. وهذه بنت فلان أو ابنته، وهاتان ابنتاه أو بنتاه، وهؤلاء بناته.

فكذلك تقول: هذا ولد فلان، وهذان ولداه، وهؤلاء أولاده

ولقد أنثت (الابن) وثنيته وجمعه مؤنثاً على لفظه كما تبين. ولكنك لا تؤنث (الولد) على لفظه. وهذا أول فرق بينه وبين (الابن).



جامعة البصرة/ كلية الآداب/المؤتمر العلمي السنوي التاسع لسنة 2021 قسم اللغة العربية العلوم الانسانية والاجتماعية - الواقع - التحديات - الحلول

أما الفرق الثاني فهو أن لفظ (ولد) يجتمع فيه الأفراد والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث. فكما أنك تقول: هذا وَلَدُ فلان، وهذا ولداه، وهؤلاء أولاده . فإنه يصح كذلك أن تقول: هذا وَلَدُ فلان، وهذا وَلَدُهُ، وهؤلاء وَلَدُهُ، وهاتان وَلَدُهُ، وهؤلاء وَلَدُهُ. وأما الفرق الثالث بينهما ، فإن لفظ (الابن) قد يستعمل كناية ؛ فأنت تخاطب أحدهم فتقول: ابن آدم ، ولا تقول: ولد آدم. ومنه قول : ابن السبيل ، لمن كان دأبه الأسفار . وابن الحرب ، أو ابن الليل ، للشجاع من الرجال. وابن الطريق ، للصّ. كما أن بعض الحيوانات قد عرفت بلفظ (ابن)؛ نحو: ابن أوى ، و ابن عرس . ولا يستعمل لفظ الولد لذلك .

وأما الفرق الرابع بينهما ، فهو أنك تستطيع أن تقيم الجملة باستعمال لفظ (ولد) مجرداً، فتقول: هذا وَلَدُ، وقابلني وَلَدٌ؛ تريد معنى حداثة السن . ولا تستطيع هذا في (ابن) حتى تضيفه فتقول نحو: ابن فلان و إذا أضفت الاسم مثنى ، أو مجموعاً جمع مذكر سالماً، وجب حذف (النون) من آخر الاسم. فتقول نحو : هذان ابنا فلان، وهاتان ابنتاه، أو بنتاه ، وهؤلاء بنوه، وهذان ولداه. أما (الأولاد ، والولدان)، فإنهما مختلفان. فالأولاد: جمع وَلَدٍ. والولدان : جمع وليد؛ وهو الحديث الولادة. كما أن لفظ الولدان قد يُطلق على العبيد، أو على الخدم من الشباب⁽⁶⁾.

- الإضاءة السابعة

وقفنا هذه عند ضمير المتكلمين المتصل: (نا). الأحكام المترتبة على اتصاله بالأفعال المضارعة ، وأفعال الأمر ، ونقول فيها :

إن ضمير المتكلمين المتصل: (نا) يتضمن المعنيين المتضادين: الفاعلية، والمفعولية. بمعنى أنه قد يكون ضميراً فاعلاً ، وقد يكون ضميراً مفعولاً. فإذا كان ضميراً فاعلاً ، بني الماضي معه على السكون، نحو: (حفظنا) القصيدة . كما أن الماضي معه إذا كان مضعف الآخر ، وجب فك إدغامه، نحو: شددنا الحبل، شممنا العطر، مررنا بالمدينة.

وإذا كان ضميراً مفعولاً ، بقي الماضي على حاله من البناء على الفتح ، نحو : (حفظنا) الله وإياكم (ورزقنا) جميعاً من الطيبات. وإذا كان الماضي معه مضعف الآخر ، بقي على حاله من الإدغام ، نحو : نحب من (أحبنا) ونعز من (أعزنا) .

و إذا اتصل هذا الضمير بأي من فعلي المضارع ، والأمر ، فإنه يكون ضميراً مفعولاً به دائماً .

وأما عن حكم الإدغام في المضعف الآخر منهما، فإن الإدغام في المضارع المرفوع أو المنصوب واجب . وهو في كل من المضارع المجزوم ، وفعل الأمر جازئ ، فإن لك أن تدغم فتقول : لا نحب من لم (يحبنا) ، أو من لم (يحبنا) ، وتقول في الأمر الأمر ، نحو : اللهم () (ردنا)

إلى دينك رداً جميلاً، أو : (ارددنا)⁽⁷⁾

- الإضاءة الثامنة:

موضوع إضاءتنا هذه (قد) ونقول فيها:

اعلم أنك إذا قلت -مثلاً- : قد (لا تقام) المباراة غداً ؛ بسبب غزارة الأمطار وتراكم الثلوج. لم يستعد زيد لامتحان جيداً ؛ فقد ينجح ،وقد (لا ينجح) فقد وقعت في خطأين:



أولهما: أنك أدخلت (قد) على فعل منفى ، وهي لا تستعمل إلا في الإيجاب والإثبات.
وثانيهما: أنك إذا قلت : (قد لا...) ، تكون قد فصلت بـ (لا) بين (قد) والفعل.
ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بأيما فاصل غير القَسَم ، وللضرورة. فقد تضطر إلى أن تزيد تأكيد قولك
ب (قد) تأكيداً آخر ، فتقول نحو: قد والله وفيئ بما كنتُ قد وعدتُ به.
ومن الخطأ أيضاً تقييد الذهن بمقولة : قد ، تستعمل مع الفعل الماضي لمعنى التحقيق، أو التقريب ،
ومع المضارع للتشكيك أو التقليل. بل إن (قد) كما استعملت مع الفعل الماضي للتحقيق ، فقد تستعمل مع
المضارع للمعنى نفسه.
وأن استعمال حرفٍ ما في موضع حرف آخر ، قد يكون أبلغ من استعمال الحرف نفسه؛ فهو يضيف إلى
القول معاني ودلالات ، لم تكن عند استعمال الحرف الأصلي الموضوع لذلك.
ولقد جاءت (قد) مع الفعل المضارع للتحقيق في عدة مواضع في القرآن الكريم. من ذلك قوله تعالى:
﴿ قد نرى تقلب وجهك في السماء ... ﴾ ﴿ قد نعلم إنه ليحزنك الذي يقولون ﴾ . وهل في علم الله أو رؤيته أدنى
شك ؟!

كما أنها قد تستعمل مع المضارع : لتقرير حقيقة وتأكيد تحققها. من ذلك قول الشاعر:
قد يدرك المتأني بعض حاجته وقد يكون مع المستعجل الزلل
وقول الآخر:
قد يُقْبَرُ الحَوْلُ التقِي وَيُكْثَرُ الحَمَقُ الأثِيمُ
وهل من شك في هذا هذا أو ذاك ؟!
وإذا كان استعمال (قد) مع الفعل الماضي يظل معه المعنى مقيداً به ، أو شديد القرب منه.
فإن استعمالها مع المضارع لغرض التحقيق ، يجعله مطلقاً من قيد الزمان ، فداً على معنى الاستمرار في
الأزمنة الثلاثة : ماضياً ، وحاضراً ، ومستقبلاً. ولهذا المعنى وهذا الغرض استعملت مع المضارع في القرآن
الكريم ، و تستعمل في ما يراد بيان تحققه وتأكيد ذلك.
و إذا أردت استعمال (قد) ، فلا تدخلها على فعل منفى؛ أي لا تأت بعدها بحرف نفي مطلقاً؛ وذلك لسببين:
أولهما: أن (قد) مختصة بالفعل المثبت، لا المنفي
وثانيهما: أنك إذا أدخلت حرف النفي بعدها، فقد فصلت به بينها وبين الفعل. ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بأيما
فاصل، إلا بالقَسَم ، وللضرورة؛ نحو قولك: (قد والله وفيئ) لك بما وعدتك به. فأما ما عداه فلا يجوز.
وثانيهما: أنك إذا أدخلت حرف النفي بعدها، فقد فصلت به بينها وبين الفعل. ولا يجوز الفصل بينها وبين الفعل بأيما
فاصل، إلا بالقَسَم ، وللضرورة؛ نحو قولك: (قد والله وفيئ) لك بما وعدتك به. فأما ما عداه فلا يجوز⁽⁸⁾.

- الإضاءة التاسعة

اختلف العلماء في موضع حركة الإعراب ، أو البناء ، وعلامته ؛ أي قبل الحرف ، أم مع الحرف ، أم بعد
الحرف.



وإن في حذف حرف العلة من الفعل الناقص ، في الأمر : نحو: ادْعُ ، ابن ، اسع... وفي المضارع المجزوم : نحو : لم يدعْ ، لم يبن ، لم يسع. ما يستدل به على أن موقع الحركة أو العلامة ، بعد الحرف فمعلوم أن حرف العلة في هذه الأفعال ساكن ؛ لكونه علة كاملة ؛ أي : صوت مدّ. فأصل ادْعُ: ادعُو وأصل لم يدعْ : لم يدعُو. وبما أن علامة البناء في : ادعُو علامة الإعراب في : لم يدعْ بعد الحرف. فكأنما الأصل ادعُو لم يدعُو. فالتقت سكونان: السكون التي على حرف العلة، والسكون التي هي بعد الحرف : وهي علامة البناء أو الإعراب.

فحذف الساكن الذي هو حرف العلة : تخفيفاً ، لالتقائه بسكون ؛ لكي لا تجتمع سكونان . وأوقعت على ما قبله حركة تناسب صوته. فضمّ ما قبل الواو المحذوفة ؛ فقليل : ادْعُ ، لم يدعْ. وفتح ما قبل الألف المحذوفة ؛ فقليل: اسع ، لم يسع. وكسر ما قبل الياء المحذوفة ؛ فقليل: ابن ، لم يبن.

وأرجو أن يكون في العلم أن ما قلت ليس غير اجتهاد مني ، مستندا فيه إلى ما ذكرت ، وأنه لا يعني تخطئة العلماء الذين رأوا أن موضع الحركة أو العلامة قبل الحرف ، أو معه ⁽⁹⁾.

- الإضاءة العاشرة

للإعراب نوعان من العوامل: لفظية ، و معنوية. والمراد بالعوامل اللفظية ، ما يكون فيه الإعراب: من: النصب، أو الجر، أو الجزم، بحرف نصب، أو جر، أو جزم. النصب في الأسماء الذي قد يكون بـإنّ وأخواتها، أو بـ لا النافية للجنس ، أو بفعل مذكور أو محذوف. والنصب في الأفعال الذي يكون بأحرف النصب الأربعة الرئيسة: أنْ ، لن ، كي ، إذن. أو بالأحرف الفرعية: لام التعليل، لام الجحود، فاء السببية، حتى، واو المعية، أو. هذه التي تنصب بـ(أن) مضمرة وجوبا بعد بعضها ، وجوازا بعد بعضها الآخر. والجر، وهو خاص بالأسماء.

ويكون بما يعرف بـ حروف الجر. وقد جمعها ابن مالك في ألفيته، فقال: هاك حروف الجر وهي : من ، إلى، حتى، خلا، حاشا، عدا، في، عن، على، مُدّ، منذ، رُبّ ، اللام، كي، واو، وتا، والكاف ، والبا ، ولعل ، ومتى، وأضاف إليها سيبويه (لولا)، حين يتصل بها ضمير؛ نحو: لولاي، لولاك، لولاه...

والجزم، وهو خاص بالفعل المضارع، ويكون بأحرف الجزم الأربعة المعروفة: لم ، لمّا ، لام الأمر، لا الناهية. أو بأدوات الشرط التي تجزم فعلين، نحو: إن، ما ، مهما ... هذه هي العوامل التي كانت موضوع إضاءةتنا. وقد قلنا فيها إن الإعراب يجب أن ينسب إلى العامل، لا إلى الحركة ، التي هي أثرٌ للعامل ونتاج لعمله. فهو ما يقتضيها، وهو ما يحددها. إذا أعربت نحو: نحن المسلمين خير أمة أخرجت للناس. أو نحو:

الاجتهاد الاجتهاد. أو نحو: ثيابك والنار. كنت تقول في الإعراب : مفعول به منصوب بالياء ، أو بالفتحة ؟! أم تقول : مفعول به منصوب بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء ، أو الفتحة ؟. وجوه الإعراب أربعة :

الرفع ، ويكون بعامل معنوي، كما ذكر العلماء. في هذه الحال التي لم يكن الإعراب فيها نتاجا لعامل لفظي وترتبا عليه. أجاز العلماء قول نحو : مرفوع بالضمة ، أو بالألف ، أو بالواو ؛ إذ ليس ثمة عامل لفظي مذكور ، ترتب عليه الرفع ، فينسب العمل إليه.



والنصب، ويكون بعامل لفظي، كما ذكرنا في إن وأخواتها، ولا النافية للجنس. أو بعامل معنوي، كما هو في: الحال، أو التمييز، أو الاستثناء... وحين يكون النصب بعامل لفظي، يجب نسبة العمل إليه، لا إلى الحركة ولا إلى العلامة. فيقال نحو: منصوب بـ (لكن)، وعلامة نصبه الفتحة، أو الألف، أو الياء. وإذا كان العامل معنوياً، جاز أن ينسب الإعراب إلى الحركة أو إلى العلامة. فكما أجاز العلماء قول نحو: فاعل، أو مبتدأ... مرفوع بالضمة أو بالألف أو بالواو، أجازوا قول نحو: حال منصوب بالفتحة... كل ذلك تجويزاً؛ إذ ليس ثمة عامل لفظي مذكور يمكن أن ينسب العمل إليه.

والجر، قد يكون بعامل لفظي: أي بأحد حروف الجر. أو بعامل معنوي؛ كما هو في الإضافة. فإذا كان العامل لفظياً، وجب نسبة العمل إليه. فيقال نحو: مجرور بـ (في)، وعلامة جره الكسرة، أو الياء. وإذا كان العامل معنوياً، جاز قول نحو: مجرور بالكسرة.

والجزم يكون بعامل لفظي، هو أحرف الجزم، فينسب العمل إليها، فيقال نحو: مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه السكون... ومما يجدر ذكره أن العامل في التوابع عامل معنوي. فيصح قول نحو: نعت، أو معطوف، أو توكيد، أو بدل، مرفوع بالضمة، و منصوب بالفتحة ...

الخلاصة: إذا كان العامل في الإعراب لفظياً، وجب إسناد العمل إليه، لا إلى الحركة، ولا إلى العلامة، التي هي أثر له، وترتيب عليه.

وإذا كان العامل معنوياً، جاز نسبة الإعراب إلى الحركة أو إلى العلامة، حيث لا عامل مذكور فينسب العمل إليه⁽¹⁰⁾.

– المبحث الثاني: لمسات بيانية:

– الوقفة الأولى:

وسنخصص هذا المبحث للوقوف على قبسات من الذكر الحكيم، ودراستها دراسة بلاغية فنية. وسنبداً الدراسة عند قوله تعالى في سورة الكهف: ﴿حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها﴾؟ ونطرح سؤالاً: لماذا تكرر لفظ (الأهل)؟ فلقد ذكر (الأهل) أول مرة، فلماذا أعاد ذكرهم؟ لماذا لم يقل: (حتى إذا أتيا قرية استطعما أهلها)؟ أو: (حتى إذا أتيا أهل قرية استطعماهم)؟

وجواباً عن السؤال نقول: إن من يصغي ويستمتع وينصت إلى هذا النظم البديع المعجز، المتألفة المؤتلفة ألفاظه، والمتناسقة المتسقة معانيه. فكل اسم في مكانه، وكل فعل في محله، وكل حرف في موضعه. لا يقوم مقام اسم فيه أي اسم، ولا يسدّ مسدّ فعل فيه أي فعل، ولا يغني عن حرف فيه أي حرف. وإن من يقرأ فيه ولو آية، ثم لا يؤمن بأنه كلام الله، فإنه ممن يصدق فيهم قوله سبحانه: ﴿أولئك كالأنعام بل هم أضلّ﴾.

وإن من يتتبع الأحداث التي جرت بعد لقاء موسى بالخضر، عليهما السلام، ويمضي مع سياقها، يتبين له بأن كل مفعول لفظاً أو معنى، ذكر بعد: ﴿حتى إذا﴾ فقد تكرر ذكره.

والمفاعيل تبعاً للأحداث هي: (السفينة): ﴿حتى إذا ركبنا في السفينة﴾. و (الغلام): ﴿حتى إذا لقيا غلاماً﴾. و (أهل القرية): ﴿حتى إذا أتيا أهل قرية﴾.



جامعة البصرة/ كلية الآداب/المؤتمر العلمي السنوي التاسع لسنة 2021 قسم اللغة العربية العلوم الانسانية والاجتماعية - الواقع - التحديات - الحلول

فلقد قال: ﴿ حتى إذا ركبنا في السفينة خرقها ﴾. ثم قال: ﴿ أما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر ﴾. ولقد قال: ﴿ حتى إذا لقينا غلاماً فقتله ﴾. ثم قال: ﴿ وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين ﴾.

وهنا قال: ﴿ حتى إذا أتيا أهل قرية ﴾.

ولما كان كل مفعول ذكر بعد ﴿ حتى إذا ﴾ قد تكرر ذكره كما تبين. وإذا كان ذكر كل من (السفينة) و (الغلام) قد تكرر، مع أن كلا منهما لم يقع عليه إلا فعل واحد. فلم يقع على (السفينة) إلا فعل الخرق. ولم يقع على (الغلام) إلا فعل القتل.

أما (أهل القرية) فإن فعلين قد وقعا عليهم، هما : فعل الإتيان: ﴿ حتى إذا أتيا أهل قرية ﴾، وفعل الاستطعام: ﴿ استطعما أهلها ﴾. فكان ذكرهم أولى بالتكرار.

ولما كانت (السفينة) وخرقها، و (الغلام) وقتله، هما موضع اعتراض موسى، عليه السلام، فقد جاء تكرار ذكرهما في موضعين متباعدين: موضع الحدث، وموضع البيان.

وأما (أهل القرية) فإنهم لم يكونوا موضع اعتراض موسى، عليه السلام، وإنما كان موضع اعتراضه بناء الجدار بغير أجر. وكان اتساق النظم يتطلب تكرار ذكرهم، كما تكرر ذكر سابقهم. فجاء تكرار ذكرهم تبعاً. فذكروا مأتياً إليهم، وذكروا مستطعمين: ﴿ حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها ﴾⁽¹¹⁾.

- الوقفة الثانية

وسنخصص وقفنا هذه عند قوله تعالى: ﴿ عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ ﴾، ونطرح السؤال الآتي: لماذا قال نبي الله سليمان -عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة وأزكى السلام-: " عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ "، ولم يقل: (لغة) الطير؟ ولماذا خاطبت النملة سائر مثيلاتها من النمل بصيغة (المذكر العاقل)؛ إذ قالت: " يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم "؟.

وتمهيداً للإجابة عن السؤال الأول نقول: ينبغي أن يُعلم بأن كلاً من (اللغة) و (المنطق) أصوات يحدثها جهاز التصويت لدى سائر المخلوقات الحيّة عامة، والمتمثل في أعضاء النطق الخاصة بالبشر، المتميزين بها دون سواهم منها. والتي تبدأ بالوترين الصوتيين أسفل الحنجرة، حيث تنطق همزة القطع، وتنتهي بالشفيتين، حيث ينطق حرفاً: الميم

وإن الفعل (نطق)، ومصدره الصريح (النطق)، ومصدره الميبي (المنطق)، المراد بها والمتضمن فيها جميعاً معنى الصوت، أو الكلام، خارجاً من جهاز التصويت، أو أعضاء النطق، فمسموعاً.

أما أنه قد قال: " منطق الطير "، ولم يقل: (لغة الطير)، فإن لذلك سببين: أولهما: أن (المنطق) شأن عام مشترك، يشمل أصوات سائر المخلوقات الحيّة، ومنها كلام البشر. أما (اللغة) فإنها خاصة بالبشر دون سواهم من سائر المخلوقات. ولذلك قال: " منطق الطير "، ولم يقل: (لغة الطير).

وثانيهما: ما ذكرته؛ من أن (المنطق) هو الصوت، أو الكلام، خارجاً من جهاز التصويت، أو أعضاء النطق، فمسموعاً.



أما (اللغة) فإنها قد تكون منطوقة، فمسموعة ، فمعلوما مراد المتكلم بها. وقد تكون صامتة هي في ذهن صاحبها. وهل تُعرف لغة أحد، أو يُعلم مراده ما لم ينطق؟. ولذلك قال: " منطق الطير"، ولم يقل: (لغة الطير). وفيه كذلك لفظة بلاغية ولمسة بيانية. إن قوله: " منطق الطير" بيان نفي علم سليمان -عليه السلام- المسبق ، بقول النملة ومضمونه دون أن (تنطق)، أو قبل أن تنطق. فذلك غيب لا يعلمه إلا الله، فهو وحده العليم بذات الصدور. ولذلك أيضا قال: " منطق الطير"، ولم يقل: (لغة الطير).

وأما لماذا خاطبت النملة سائر بنات جنسها بصيغة (المذكر العاقل)، فنقول: أما خطابها إياهن بصيغة (المذكر)؛ فذلك لأنها قالت: "يا أيها النمل"، ولم تقل: (يا أيها النمل). ولا يفرض على متكلم كيف يقول، ما دام كلامه صحيحا. والنمل ، والنحل ، والذباب ، والبعوض... والتفاح ، والبرتقال ، والشمام ، والبطيخ... تسمى في باب الجمع في اللغة: (اسم الجنس الجمعي). وهو يتضمن معنى الدلالة على الجمع والكثرة، ويلتزم (التذكير)؛ وذلك لأنك إذا أنثته فستقول: نملة، نحلة، تفاحة، بطيخة..... فتكون قد جئت بالواحدة منه، فتكون بذلك قد نقلت التعبير من الكثرة إلى أقلّ القلّة. ولذلك ألزم (التذكير).

وأما أنها خاطبتن بصيغة العاقل؛ فذلك لأن خطابها قد سبق بقوله تعالى: " قالت نملة". وهو إذ قال: " قالت "، فقد أنزلها منزلة (العاقل)؛ لأنه لا يقال: (قال)، أو (قالت)، أو: (قالوا)، إلا لما صدر من عاقل⁽¹²⁾.

- الوقفة الثالثة

وقفنا عند (أو). ونقول فيها: إن لهذا الحرف ما يزيد على ثلاثة عشر معنى. أشهرها: الشك ، والإيهام، والتخيير، والتقسيم ...

ولقد يسأل أحد ما هذا السؤال فيقول: ما قولك فيما جاء في هذه الآية: "حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وازينت وظن أهلها أنهم قادرون عليها أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً فجعلناها حصيداً كأن لم تغن بالأمس؟". فلماذا قال تعالى: " أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً". وإن من معاني (أو): الشك . ألا يعلم سبحانه الوقت الذي سيقم فيه الساعة فيجده ، فإن كان سيقمها ليلاً، قال: "ليلاً" وإن كان سيقمها نهاراً ، قال: "نهاراً"؟ . فلقد نزلت هذه الآية قبل ما يزيد على أربعة عشر قرناً. في وقت لم يكن فيه أيّما أحد على وجه هذه البسيطة يعلم بأن الوقت يكون في أحد نصفها ليلاً، ويكون في نصفها الآخر نهاراً. والساعة ستقوم في وقت محدد تماماً ، فيكون الوقت عند بعض أهل الأرض ليلاً، ويكون عند بعضهم الآخر نهاراً. ولذلك قال سبحانه: " أتاها أمرنا ليلاً أو نهاراً"⁽¹³⁾.

- الوقفة الرابعة

وموضوع وقفنا هذه هو السؤال الآتي: ما الحكمة من تذكير الفعل في قوله تعالى: " وقال نسوة " . من قوله جل شأنه: " وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه ". وتمهيداً للإجابة عن السؤال نقول: (المرأة) من الأسماء التي تُجمع على غير لفظها. فلا يقال في جمعها: (مرآت) ولا (امرات). وإنما يقال: (نساء) و (نسوة) و (نسوان). وكلها جموع تكسير. وإذا كان الفاعل جمع تكسير ، جاز معه تذكير الفعل وتأنيثه. تقول: جاء الطلاب، وجاءت الطلاب. كلا القولين صحيح. وإن كان تذكير الفعل إذا كان فاعله مذكراً أرجح، كما أن تأنيثه إذا كان فاعله مؤنثاً أرجح.



والفاعل في الآية الكريمة مؤنث: " نسوة "، فلماذا جاء فعله مذكراً: " قال "، لا : (قالت)؟
إن في كلامنا نحن معشر البشر ما هو صحيح، وما هو أصح. وما هو راجح، وما هو أرجح.
ولا ريب في أن من كان ذا بيان يقدم الأصح على الصحيح، والأرجح على الراجح.
ولكن كلام من خلق الإنسان وعلمه البيان، أسمى وأجل من أن يقول مخلوق في جملة، بل في كلمة، بل في حرف
فيه قولاً أو يبدي رأياً.

إن من ملك ناصية اللغة والنحو لو قال: (قال نسوة)، لأمكنك أن تقول له: قولك صحيح، وإن كان الأصح
منه أن تقول: (قالت نسوة).

أما إذا ما قرأت في كتاب الله جملة، بل كلمة، بل حرفاً، فأوحى إليك وهْمُك، أو غرورك -بل جهلك- بأن لك
فيه قولاً يمكن لك أن تقوله، أو رأياً يمكن لك أن تبديه. فقبل أن تقول، وقبل أن تبدي، فأعمل فكرك. وسيتبين
لك حكمة بالغة وبيان معجز، وأن دقة المعنى وعمق الدلالة ما كانا ليكونا بغير ما كائن.

ولنعد إلى السؤال فنكره: لماذا قال: " وقال نسوة "، فذكر الفعل، مع أن فاعله مؤنث؟
وللإجابة عن السؤال نقول: ما من أحد لا يعرف بأن حروف (قال) أقل من حروف (قالت).
ولقد قال: " وقال "، فذكر الفعل، فحذف (التاء)، فقلل عدد الحروف؛ تعبيراً عن قلة عدد أولئك النسوة
القائلات ودلالة عليه. وذلك لأن قلة من النساء أولئك اللواتي يطلعن على أسرار نساء عليه القوم، ويعرفن ما
يدور في قصورهن.

وأنه لذلك أيضاً استعمل لفظ: " نسوة "، دون لفظ: (نساء)؛ لأن صوت المد في (نساء) يجعله يستلزم
وقتاً أطول في النطق. وإن طول الاستغراق الزمني في نطق اللفظ يتضمن الدلالة على الكثرة، التي هي نقيض
الدلالة على القلة التي يريد التعبير عنها والإيحاء بها.
وأنه لذلك كذلك نكر الفاعل فقال: " وقال نسوة "، ولم يقل: (وقال النسوة)؛ وذلك لأن التعريف يفيد شمول
جميع نساء المدينة، أو قل: نسوتها.

ولمزيد بيان مثل هذا الإعجاز البياني فلنستمع ولنصغ إلى قوله جل شأنه، وهو يتحدث عن السد الذي
أقامه ذو القرنين دون يأجوج ومأجوج: " فما استطاعوا أن يظهروه وما استطاعوا له نقبا ". وما من ريب في أن
تسلق سد من حديد أسهل كثيراً من خرقه. فتأمل كيف جاء اللفظ خفيفاً في التعبير عن التسلق ليناسب سهولة
التسلق مقارنة بالخرق: " فما استطاعوا أن يظهروه ". وكيف جاء ثقیلاً في التعبير عن الخرق، ليدل على صعوبة
الخرق: " وما استطاعوا له نقبا. "

وختاماً أرجو أن نستمع وأن نصغي وأن ننصت إلى قوله عز وجل: " عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا " و: " قل إن ربي يقذف بالحق علّام الغيوب ". فتأمل كيف جاء بناء الصفة مع المفرد، وكيف جاء مع الجمع⁽¹⁴⁾.

- الوقفة الخامسة

وقفنا عند هذه الثلاث الصفات الخاصة بالمرأة دون الرجل: (حاذ) و (حامل) و (مرضع). ونقول فيها:

إن الصفة إذا كانت خاصة بالمرأة، لا يشركها فيها الرجل، فإن العرب قد ألزموها (التذكير)؛ فقالوا فيمن
طهرت من الحيض: امرأة (طاهر)، ولم يقولوا: (طاهرة). وقالوا: (طاهرة) إذا أرادوا أية صفة أخرى غير الطهر من



الحيض؛ نحو طهر الأخلاق، أو الثياب....

فإذا عدنا إلى الثلاث الصفات المذكورة، قلنا: قل في المرأة التي مات عنها زوجها ولمّا تمض عدتها: امرأة (حاذ)، ولا تقل: (حاذة) أبداً.

أما (الحامل)، فإنك تصف بها المرأة التي في بطنها جنين. فتقول: (حامل)، ولا تقل: (حاملة). فإن كانت تحمل شيئاً ما بإحدى يديها أو بكليتهما، أو على ظهرها، فقل: (حاملة)، وإن كان ما تحمله رضيعها.

وأما (المرضع)، فإن أمّ الرضيع لا تخلو من أن تكون نائمة، أو منشغلة بأعمال البيت، أو هي خارجه، فإن كانت كذلك فقل: (مرضع)، ولا تقل: (مرضعة). فإن كان ثديها في فم رضيعها، فقل: (مرضعة)، ولا تقل: (مرضع)

وفي هذا يتجلّى الإعجاز البياني في قوله جل شأنه: ((يا أيها الناس اتقوا ربكم إن زلزلة الساعة شيء عظيم يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد)). فتأمل، واستمع، وأصغ إلى قوله سبحانه: (مرضعة)، لا: (مرضع). ولقد بينت لك الحال التي يقال للمرأة فيها: (مرضعة). وأيهما أبلغ دلالة وبياناً في التعبير عن شدة (الذهول) ومبلغه ومداه، امرأة بعيدة من رضيعها منشغلة عنه، أم امرأة تمسك ثديها بيمينها وتضعه في فم رضيعها، وهو يبتسم لها وتبتسم له وتناغيه⁽¹⁵⁾؟.

الوقفه السادسة

وقفنا عند معني (الباء) للتبويض:

مسألة معني (الباء) للتبويض، موضع خلاف بين العلماء، وممن قالوا بمجيئها لمعني التبويض: ابن قتيبة، في كتابه: تأويل مشكل القرآن، والثعالبي في: فقه اللغة، والمرادي في: الجنى الداني، وابن هشام في: مغني اللبيب، وأوضح المسالك، والأشموني في شرحه على الألفية، والسيوطي في الهمع... وهم يستشهدون لمجيئها لمعني التبويض بعدة شواهد بين قرآنية وشعرية. فمما يستشهدون به من القرآن الكريم قوله تعالى: "وأمسحوا برؤوسكم"، وقوله جل شأنه: "عيناً يشرب بها عباد الله".

ومما يستشهدون به من الشعر قول عنترة:

شربت بماء الدحرضين فأصبحت
زوراء تنفر عن حياض الديلم

وقول أبي ذؤيب الهذلي:

شرب بماء البحر ثم ترقعت
متى لجج خضر لهنّ نليج

ومما يجدر ذكره هو أنّ هذه الشواهد المذكورة وغيرها كانت موضع خلاف بين المؤيدين والمعارضين. ولقد أولها المعارضون تأويلات عدّة أخرجها كل تأويل إلى معنى. مما لا مجال لبسط القول فيه.

وإنني أرى أنّ (الباء) في هذه الشواهد المذكورة ونحوها، وبخاصة الشعرية منها هي في معنى التبويض. وفضلاً عن أنّ معناها منبئ بذلك ومتضمنة ودالّ عليه. فإنّ هناك دليلاً آخر يُعتمد عليه؛ هو أننا إذا حذفنا الباء، ثم طرحنا هذا السؤال: ما نوع البيان في هذه الأمثلة؟ فإنّ الجواب سيكون: إنه مجاز مرسل علاقته الكلية. وبه يُستدلّ على أنّه بالباء صار جزءاً؛ فدلّ على أنّ الباء للتبويض. ولقد فاتني أن أذكر بأنّ من أجازوا مجيئها للتبويض قد اشتراطوا لذلك شرطين أولهما: أن تكون بمعنى (من). وثانيهما: أن يكون الفعل معها متعدياً⁽¹⁶⁾.



– الوقفة السابعة

موضوع وقفنا عند : ورد لفظ (الإنس) مقترناً بلفظ (الجن) في كل موضع في القرآن الكريم . وورد لفظ (الناس) غير مقترن بلفظ الجن، فلماذا؟.

جواباً عن السؤال نقول: اعلم أن في اللغة ألفاظاً عامة، وألفاظاً خاصة؛ نحو لفظي: الأخ والشقيق. فالأخ لفظ عام يطلق على من كان لأبويك، كما يطلق على من كان لأحدهما. أما الشقيق فإنه لفظ خاص لا يطلق إلا على من كان لأبويك. وعليه يمكن القول : إن كل شقيق أخ، وليس كل أخ شقيقاً.

ونحو ذلك أيضاً لفظا: المطر والغيث . فالمطر لفظ عام يطلق على ما كان منه نافعاً ، كما يُطلق على ما كان ضاراً مدمراً. أما الغيث فإنه لفظ خاص لا يطلق إلا على ما كان نافعاً. وعليه يمكن القول بأن كل غيث مطر، وليس كل مطر غيثاً.

ونحوه كذلك ألفاظ : (الإنس) ، و (الجن) و (الناس). فالإنس والجن كل منهما لفظ خاص يطلق على أحد جنسي المخلوقين المكلفين بالعبادة ومقتضياتها.

أما (الناس) فإنه لفظ عام يطلق على الجن كما يطلق على الإنس . فـ (الإنس) ناس ، و (الجن) ناس كذلك؛ وعليه فلا مبرر لذكر لفظ (الجن) إذا ذكر لفظ (الناس)؛ لأنه مشتمل فيه.

فإن قيل : (الناس) ، فكأنما قيل: الإنس والجن.

فإذا كان النظم بياناً أو خطاباً يراد به التفصيل ، دُكرَ معاً كُلُّ بلفظه. فقيل : الجن والإنس ، أو الإنس والجن. وإذا كان المراد الإجمال، جيء باللفظ العام: (الناس)؛ إذ إنه يتضمن الدلالة على الجنسين كليهما : الإنس والجن⁽¹⁷⁾.

– الوقفة الثامنة

وسنخصص هذه الوقفة عند قوله تعالى: ﴿فوجدا فيها جداراً (يريد) أن ينقض فأقامه﴾ .

ما معنى (يريد) ، وهل للجدار إرادة ، وما السرّ البلاغي في ذلك ؟.

إن الفعل (يريد) في الآية الكريمة يتضمن إحدى دالتين. أولاًهما وأبسطهما؛ أن المراد به معنى القرب الزماني لأوان وقوع الحدث. فكأن قال : يكاد ينقض ، أو يوشك أن ينقض . وثانيتهما ، هي الأعمق والأرجح ، وهي المراد والمعتمد ؛ تلکم هي إرادة بيان أن المولى سبحانه ، لم يدع شيئاً من مخلوقاته ، بشرّاً كانوا ، أو حيواناً ، أو جماداً ، إلا جعل فيه من الصفات والمميزات ، ومن الإرادات والقدرات ، وأودعه من الأسرار والمعجزات ، كما جعل فينا نحن البشر ، ممّا لا نعلم ولا ندرك منه إلا النزر اليسير . وهو مصداق قوله جل شأنه : ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾ .

ولذلك نلفيه _ تقدّست أسماؤه _ في كتابه العزيز ، وقد لفت أنظارنا ، ونبّه أفهامنا ، واستدعى عقولنا ، وأوجب إعمال أفكارنا ، وأثار بصائرنا ، بقبسات مما جعله فيها وأودعه .

ولقد أخبرنا عنها إخباره عن عقل العقلاء من الناس ، وناداهم وخاطبهم ، وعرض عليها ، وأمرها ، ونهاها ، نداءه وخاطبه ، وعرضه ، وأمره ، ونهيه أولى الألباب وأرباب الحجا منهم .

لقد أنبأنا بما يستوجب علماً أنّ في ذلك (الجدار) إرادة أن ينقض .



يقابلها علم أنه لم يكن قبل ذلك (يريد) ذلك .

كما أخبرنا بما ينبئ أنه أودع الشمس إرادة الطلوع والغروب ، وإرادة الميل والغدول :

﴿ وترى الشمس إذا طلعت تزاور عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال ﴾ .

وكان قد أنبأنا أنه قد عرض (الأمانة) على السماوات والأرض والجبال ، وأنهن أئبن أن يحملنها ، وأنهن أشفقن منها .

وهل يُعرض شيء على شيء غير ذي إرادة ، أم هل يملك أن يأبى إلا من كانت لديه إرادة الإباء ، أو أن يشفق إلا من كان فيه خُلق الإشفاق ؟ .

﴿ إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها ... ﴾ .

ولذلك نرى وقد أخبرنا عنها إخباره عن العقلاء ، وجعل أفعالها أفعال العقلاء ، وأخلاقها أخلاق العقلاء ، فقال : (أئبن) و (يحملن) و (أشفقن) ، ولم يقل : أئبت ، و تحمل ، و أشفقن .

ولقد نادى الأرض ، والسماء ، وأمر كلاً منهما . وهل يُنادى غير سامع فمجيب ، أم يستجيب غير بارٍ فمُطيع : ﴿ وقلنا يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي ﴾ . أم هل تخاطب النار وتؤمر إلا إذا كانت كذلك سامعةً مطيعة :

﴿ وقلنا يا نار كوني بردا وسلاما على إبراهيم ﴾ . أم هل تخاطب الجبال وتؤمر ، إلا إذا كانت كذلك : ﴿ يا جبال أوبي معه والطير ﴾ . ﴿ ولكن لا تفقهون تسبيحهم ﴾⁽¹⁸⁾ .

– الوقفة التاسعة: (واو الثمانية) .

وهي تسمية أطلقها أربعة هم من الأدباء وضعفاء النحويين . وهي في التدقيق والتحقيق ليست غير واو العطف ، أو واو الاستئناف ، أو واو الحال . هذه الواو المزعومة ، لم يجر لها ذكر على لسان سيبويه ، ولا الكسائي ، ولا الفراء ، ولا المبرد ، ولا الجرمي ، ولا المازني ، ولا الفارسي ، ولا ابن جني ، ولا الزجاج ، ولا ابن السراج ، ولا الجرجاني ، ولا السيرافي ... ، ولا أي من كبار العلماء ، ولا على ألسنة شيوخهم ، ولا تلامذتهم . ولم يستعملها العرب في شعرهم ، ولا في نثرهم . ولقد جاء في سورة الكهف : ﴿ ...ويقولون سبعة وثامنهم كليم ﴾ . كما جاء في سورة الزمر : ﴿ ... حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها ﴾ . فظن هؤلاء الأدباء والنحاة الضعفاء بوهمهم ، أنهم أتوا بما لم تستطعه الأوائل ؟! . مع أن الأمر لا يعدو كون (كليم) جاء آخر معطوف في القول .

ومعلوم أن الأشياء والصفات أو الأخبار إذا تعددت وجب عطف آخرها بالواو ، بصرف النظر عن موقعه ، ثامناً كان ، أو أقل ، أو أكثر . فإذا أردت أن تقول نحو : خالداً طالب مجتهد متفوق صادق أمين كريم محبوب ... وجب أن تقول : ومحبوب ، عاطفاً إياه بالواو ، غير ناظر إلى عدد الصفات قبله . كما إذا قلت نحو : وصل المتسابقون ، أولهم محمد ، ثانيهم زيد ، ثالثهم ، خالد ، رابعهم جعفر ... ، فإذا كان لهم خامس اسمه عمر ، مثلاً ، وجب أن تقول : وخامسهم عمر . فتعطفه عليهم بالواو . فإذا لم يكن لهم خامس ، قلت : ورابعهم جعفر . هذه هي الواو التي أطلق عليها أولئك اسم : (واو الثمانية) ؟!

أما الواو المذكورة في الآية من سورة الزمر ، فإنها لم تذكر لكون الجنة لها ثمانية أبواب ، كما توهم أولئك ، وإنما هي واو الحال . وإنما ذكرت لسببين : أولهما : التفريق في صيغة النظم ؛ تعبيراً عنالفرق بين الفريقين : المؤمنين ، والكافرين ، والفرق بين مصير كل منهما ، وبياناً لذلك ومراعاةً له : (فُتحت) ، و (وُفُتحت) . وكثيراً ما يُعبر عن الفرق بين الأشياء والأحكام والصفات والأحوال ، بالفرق في السياق النظمي لكل منهما . تأمل قوله تعالى : ولقد



هَمَّتْ به وهمَّ بها لولا أن رأى برهان ربه ﴿. لا ريب في أن همَّ يوسف عليه السلام ، كان مختلفاً من همَّ المرأة . فانظر كيف عبّر عن الفرق بين الهمَّين ، بتوكيد همَّها : ﴿ ولقد همت ﴾ ، وعدم توكيد همَّه : ﴿ وهم ﴾ . وتأمل قوله سبحانه : ﴿ ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين ﴾ . انظر كيف عبّر عن الفرق بين مكر الكافرين ، وبين مكره جل شأنه ، بإسناد مكرهم إلى الضمير : ﴿ ويمكرون ﴾ ، وإسناد مكره إلى الاسم الظاهر : ﴿ ويمكر الله ﴾ . وتأمل قوله تقدست أسماؤه : ﴿ إنهم يكيدون كيدا وأكيد كيدا ﴾ . انظر كيف عبّر عن الفرق بين الكيدين ، بتوكيد كيد الكافرين : ﴿ إنهم يكيدون ﴾ ،

وعدم توكيد كيده : ﴿ وأكيد ﴾ . وكذلك هنا : ﴿ فتحت ﴾ ، و ﴿ وفتحت ﴾ . ثاني السببين : أن الجملة بعدها حال ، فكان يجب أن تُربط بما قبلها ، فكان الربط بواو الحال هذه ، فكأن قيل :

حتى إذا جاؤوها وقد فتحت أبوابها ، فهي مفتوحة سلفاً . وأبواب الجنة ملازمة للفتح : ﴿ جنّات عدن مُفَتَّحة لهم الأبواب ﴾ . والنار ملازمة للإغلاق ، وهي بذلك أشد ما تكون حرارة : ﴿ إنها عليهم مؤصدة ﴾ .

الخلاصة: ليس ثمة ما يسمى ب (واو الثمانية) ، وإنما هي تسمية خيالية متوهمة ، ولو كانت صحيحة ، كان يجب أن تذكر في قوله تعالى : ﴿ هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ﴾ . فلقد قال : (المتكبر) ، ولم يقل : (والمتكبر) ؛ مع أنه الاسم الثامن المذكور من هذه الأسماء الحسنی⁽¹⁹⁾ .

– الوقفة العاشرة

وموضوع وقفنا هذه عند قوله تعالى : ﴿...ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمّ الخياط﴾ .

إن قِلَّةً من المفسرين من قالوا بأن الجمل هو حبل السفينة . وأن بعضهم قد أهمله ولم يأت له على ذكر من قريب ولا من بعيد قط . وأنه ما من تفسير إلا ذكر أن المراد بالجمل ، هذا الحيوان الضخم المعروف . وهو الأرجح والأصح .

ذلك لأن المقام مقام تبيين ، وإن إرادة الجمل المعروف أنسب للمقام . فالتعبير باستحالة ولو جمل في ثقب إبره ، أبلغ من التعبير باستحالة دخول حبل . فإذا أردت تعجيز أحد أو تحقيره ، قلت له : يَلِطُ الِزَّكَّةُ ، أم قلت : يَلِطُ البحر ؟ هذا من جهة . و من جهة أخرى فإن الجمل كان معروفاً مألوفاً لدى العرب كلهم ، كبيرهم وصغيرهم . أما حبل السفينة فلم يكن يعرفه غير العاملين في البحار ، العارفين بشؤون السفن وشجونها ، وهم قِلَّةٌ . والاهتمام والمراعاة إنما يكونان للكثرة الكاثرة ، لا للقلة النادرة .

وأما من ذهب إلى قول إن المراد بالجمل في الآية الكريمة : ﴿ ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمّ الخياط ﴾ . هو حبل السفينة ؟! . جاعلاً دليلاً على هذا أن (الجمل) لم يذكر في القرآن ، وإنما ذكر (البعير) ؟! . وقبل أن يقرر هذا وغيره ما قرروا ، فهل رجعوا إلى كتب التفسير ، فتبين لهم أن العلماء قد قطعوا بأن المراد هو حبل السفينة ؟! .

هل دققوا وحقّقوا واستوثقوا ، أما إنهم لم يزيدوا على أن كانوا حاطبي ليل ، عثروا في تنقلهم بين المواقع المختلفة ، على متقول ألقى بهذا القول دون تدقيق ولا تحقيق ، ليقل إنه جاء بشيء ؟! .

إن قِلَّةً من المفسرين من قالوا بذلك . وأن أكثر كتب التفسير التي ورد فيها هذا القول ، كان قد تقدم فيها قول إن المراد هو الجمل ، على قول إنه حبل السفينة ، وأن القول فيه كان بناء على قراءة من قرأ بلفظ (الجمل) ، بضم الجيم ، وتشديد الميم .



جامعة البصرة/ كلية الآداب/المؤتمر العلمي السنوي التاسع لسنة 2021 قسم اللغة العربية العلوم الانسانية والاجتماعية - الواقع - التحديات - الحلول

ومعلوم أنه في القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم ، بفتح الجيم والميم دون تشديد : (الْجَمَلُ) . ولقد وصف ابن مسعود ، رضي الله عنه ، قول إن المراد بالجمال في الآية شيء غير زوج الناقة ، بأنه (تَكَلَّف) ⁽²⁰⁾.

الخاتمة

كانت هذه رحلة لغوية بيانية فنيّة جُسْتُ فيها مع بعض القضايا اللغوية والشواهد الشعرية التي تعددت فيها الآراء والأفكار، وطوّفَتْ أثناءها بين قبسات من بدائع لغة التنزيل. وقد عرضتها ودرستها، وسعيتُ من خلال هذه الدراسة إلى تقديم بعض الرؤى اللغوية والبيانية ، وكان من أهمها:

(1) إن في اللغة ألفاظاً عامة، وألفاظاً خاصة؛ نحو لفظي: الأخ والشقيق، وكذلك نحو المطر والغيث . فالمطر لفظ عام يطلق على ما كان منه نافعاً ، كما يُطلق على ما كان ضاراً مدمراً. أما الغيث فإنه لفظ خاص لا يطلق إلا على ما كان نافعاً. وعليه يمكن القول بأن كل غيث مطر ، وليس كل مطر غيثاً.

(2) إن على المُقَدِّم على البحث ألا يكون حاطب ليل ، يأخذ كل ما يجده في المواقع المختلفة، على أنه حقائق مقطوع بصحتها. فكثير مما هو منشور _ إن لم يكن أكثره _ مجانيّ للصواب ومجافٍ للحقيقة. وإن على من يريد البحث أن يدقّق ، وأن يحقق ، وأن يستوثق ، قبل تبنيّه فكرةً ما، وقبل نشرها. وإن عليه أن يعود إلى المصادر فالشرب من رأس النبع أعذب مذاقاً ، وأذهب للظماً ، من الشرب من المجرى.

(3) للإعراب نوعان من العوامل: لفظية، و معنوية. فإذا كان العامل في الإعراب لفظياً ، وجب إسناد العمل إليه ، لا إلى الحركة ، ولا إلى العلامة ، التي هي أثر له ، وترتيب عليه. وإذا كان العامل معنوياً ، جاز نسبة الإعراب إلى الحركة أو إلى العلامة ، حيث لا عامل مذكور فينسب العمل إليه .

- قائمة الهوامش:

- ينظر: سيويه، ع، (1983): الكتاب، ط3، بيروت، عالم الكتب، 244-281/1
- ينظر: العسكري، أبو هلال: (1997) الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة - القاهرة، ص: 97-178
- ينظر: ابن منظور، ج، (د.ت): لسان العرب، ط1، بيروت، دار صادر، (وجد)
- ينظر: العسكري، أبو هلال: الفروق اللغوية، ص: 131-182
- ينظر: ابن فارس: (1979) مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار الفكر- دمشق، 221-296/1
- ينظر: العسكري، أبو هلال: الفروق اللغوية، ص: 122-141
- ينظر: الهروي، ع، (1981): الأزهية في علم الحروف، ط1، دمشق، مجمع اللغة العربية، ص: 264-289
- ينظر: المرادي، ح، (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية. ص: 57-94. ينظر: المالقي، أ، (1985): رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص: 443-478
- ينظر: أسرار العربية، ط1، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، تحقيق وتعليق: بركات يوسف، ص: 68-93
- ينظر: الأخفش، س، (1985): معاني القرآن، ط1، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: عبد الأمير، ص: 39-87. وينظر: ابن قتيبة، ع، (1981): تأويل مشكل القرآن، ط3، بيروت، المكتبة العلمية، ص: 68-132
- ينظر: الأخفش: معاني القرآن، ص: 121-165



جامعة البصرة/ كلية الآداب/المؤتمر العلمي السنوي التاسع لسنة 2021 قسم اللغة العربية العلوم الانسانية والاجتماعية - الواقع - التحديات - الحلول

- ينظر: المرادي، ح، (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ص: 231-259. وينظر: ابن جني، ع، (2001): الخصائص، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 219/2. المرادي، ح، (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، ص: 227. الهروي، ع، (1981): الأزهية في علم الحروف، ط1، دمشق، مجمع اللغة العربية، ص: 111، والمالقي، احمد بن عبد النور (1985): رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: احمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2، ص: 210

- ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص: 176-231

- ينظر: العسكري، الفروق اللغوية: ص: 122-141

- ينظر: المبرد، م، (1963): المقتضب، ط1، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: محمد عزيمة، 185-121/3

- ابن كثير، ع، (1982): تفسير القرآن العظيم، ط1، بيروت، دار المعرفة، سورة الذاريات

- ينظر: السيوطي، ج، (د.ت): الإتقان في علوم القرآن، ط1، بيروت، دار المعرفة، 189-133/2

- ينظر: ابن هشام، ج (1979) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط5، بيروت، دار الفكر، ص: 156-121

- ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن، ص: 211-239

قائمة المصادر والمراجع

- الأخفش، س، (1985): معاني القرآن، ط1، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: عبد الأمير
- ابن الأنباري، ك، (1999): أسرار العربية، ط1، بيروت، دار الأرقم بن أبي الأرقم، تحقيق وتعليق: بركات يوسف
- ابن جني، ع، (2001): الخصائص، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية
- السيوطي، ج، (د.ت): الإتقان في علوم القرآن، ط1، بيروت، دار المعرفة
- سيبويه، ع، (1983): الكتاب، ط3، بيروت، عالم الكتب
- العسكري، أبو هلال: (1997) الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة - القاهرة
- ابن فارس: (1979) مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ط1، دار الفكر- دمشق
- ابن قتيبة، ع، (1981): تأويل مشكل القرآن، ط3، بيروت، المكتبة العلمية
- المالقي، أ، (1985): رصف المباني في شرح حروف المعاني، ط2، دمشق، دار القلم
- ابن كثير، ع، (1982): تفسير القرآن العظيم، ط1، بيروت، دار المعرفة
- ، والمالقي، احمد بن عبد النور (1985): رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: احمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط2
- المبرد، م، (1963): المقتضب، ط1، بيروت، عالم الكتب، تحقيق: محمد عزيمة
- المرادي، ح، (1992)، الجنى الداني في حروف المعاني، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية
- ابن منظور، ج، (د.ت): لسان العرب، ط1، بيروت، دار صادر
- ابن هشام، ج (1979) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ط5، بيروت، دار الفكر
- الهروي، ع، (1981): الأزهية في علم الحروف، ط1، دمشق، مجمع اللغة العربية